جمهوريه العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحلة
كلية القانون

سياسة مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون

مقدمة

تُعد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس الركيزة الأساسية في تحقيق جودة التعليم العالي، لاسيما في التخصصات القانونية التي تتطلب إعداد كوادر تمتلك المعرفة العلمية والمهارات التحليلية والالتزام المهني. وانطلاقاً من حرص كلية القانون على الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي وتعزيز مخرجات التعلم، تم إعداد هذه السياسة لتحديد إطار واضح وشامل ينظم مهام وواجبات أعضاء هيئة التدريس.

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل بين الجوانب التدريسية والبحثية والمجتمعية، بما يسهم في تطوير التعليم القانوني ومواكبة المستجدات التشريعية، فضلاً عن تعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع ونشر الثقافة القانونية. كما تؤكد هذه السياسة على أهمية الالتزام بالمعايير الأكاديمية وأخلاقيات المهنة، بما يضمن تحقيق الجودة والتميز المؤسسي.

أولاً: الرؤية

الريادة في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون بما يحقق التميز في التعليم القانوني والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

ثانياً: الرسالة

تسعى كلية القانون إلى تنظيم وتفعيل مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس من خلال إطار مؤسسي واضح يدعم جودة التعليم القانوني، ويعزز البحث العلمي، ويسهم في نشر الثقافة القانونية وخدمة المجتمع وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة.

ثالثاً: الأهداف

- تحديد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس بشكل واضح ومنظم .
- تعزيز جودة التعليم القانوني وتطوير مخرجاته .
- دعم البحث العلمي القانوني وتشجيع النشر العلمي .
- تنمية مهارات الطلبة في التحليل القانوني والتفكير النقدي .
- تعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع ونشر الوعي القانوني .
- تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي .

رابعاً: نطاق التطبيق

- تُطبق هذه السياسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون بمختلف مراتبهم العلمية.

خامساً: التعاريف

- **عضو هيئة التدريس** :كل من يتولى مهام التدريس أو البحث العلمي أو الإشراف الأكاديمي في الكلية .
- **النصاب التدريسي** :عدد الساعات التدريسية الأسبوعية المحددة وفق التعليمات .
- **الإرشاد الأكاديمي** :عملية توجيه الطلبة ومتابعتهم علمياً .

سادساً: السياسة العامة

تعتمد كلية القانون سياسة مكتوبة ومعتمدة تحدد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، ويتم تعميمها لضمان الالتزام بها، بما يحقق جودة التعليم القانوني ومخرجاته.

سابعاً: محاور المسؤوليات

1. المسؤوليات التدريسية

- الالتزام بالنصاب التدريسي .
- تقديم المحاضرات وفق الجداول المعتمدة .
- ربط الجوانب النظرية بالتطبيقات القانونية العملية .
- تحليل القضايا والأحكام القضائية .
- تطوير المناهج القانونية .
- إعداد الاختبارات وتقييم الطلبة بعدالة .

2. المسؤوليات البحثية

- إجراء البحوث القانونية ونشرها .
- متابعة التشريعات والتطورات القانونية .
- المشاركة في المؤتمرات العلمية .
- تقديم الدراسات والاستشارات القانونية .

3. الإرشاد الأكاديمي

- توجيه الطلبة ومتابعتهم علمياً .
- تنمية مهارات التفكير القانوني .
- معالجة المشكلات الأكاديمية .

4. المسؤوليات المهنية

- الالتزام بأخلاقيات المهنة .
- تعزيز سيادة القانون .
- الالتزام بالموضوعية والحياد .

5. المسؤوليات الإدارية

- المشاركة في مجالس الكلية والأقسام .
- العمل في اللجان العلمية والإدارية .
- تطوير البرامج الأكاديمية .

6. خدمة المجتمع

- نشر الوعي القانوني .
- تقديم الاستشارات القانونية .
- المشاركة في الأنشطة المجتمعية .

ثامناً: آليات التنفيذ

- تعميم السياسة على أعضاء هيئة التدريس .
- متابعة التنفيذ من قبل رؤساء الأقسام .
- توفير الدعم الأكاديمي والإداري .

تاسعاً: المتابعة والتقييم

- اعتماد نظام تقييم دوري للأداء .
- قياس الأداء في مجالات (التدريس، البحث، الخدمة) .
- استخدام نتائج التقييم للتحسين المستمر .

عاشراً: المراجعة والتحديث

تُراجع السياسة بشكل دوري وتُحدث وفق المتغيرات الأكاديمية والتشريعية.

أحد عشر: مؤشرات القياس (KPIs)

- نسبة الالتزام بالنصاب التدريسي .
- نسبة إنجاز الخطة الدراسية لكل مقرر .

- نسبة نجاح الطلبة ومستوى تحصيلهم العلمي .
- عدد البحوث المنشورة لكل تدريسي سنوياً .
- عدد المشاركات في المؤتمرات والندوات .
- مستوى رضا الطلبة عن التدريس (استبانات) .
- عدد الأنشطة المجتمعية المنفذة .
- نسبة المشاركة في اللجان الأكاديمية .

اثنا عشر: أدلة الإثبات

- الجداول الدراسية والنصاب التدريسي .
- الخطط الدراسية للمقررات .
- نماذج الاختبارات ونتائج الطلبة .
- استمارات تقييم الطلبة للتدريسيين .
- نسخ من البحوث المنشورة .
- شهادات المشاركة في المؤتمرات .
- محاضر اجتماعات الأقسام واللجان .
- تقارير الأنشطة والفعاليات المجتمعية

لجنة رسم السياسات

كلية القانون
COLLEGE OF LAW
UNIVERSITY OF HILLA